المواجهة، ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتخذت اللجنة عدداً من المقررات بهذا الشأن (نص المقررات، وفا، ١٩٨٦/٣/٢٦). وفي افتتاح المؤتمر العالمي للتضامن مع عمال وشعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا، ألقى عبد السلام جلود كلمة شدد فيها على ضرورة التلاحم الكفاحي لمقاومة الامبريالية والصهيونية، وإلحاق الضربات بوجودها ومصالحها في العالم، وأشاد بدور الانتفاضة داخل المناطق المحتلة (السفير، ١٩٨٢/٣/٢٨).

كما عبر مجلس الوزراء التونسي عن عميق قلقه ازاء الممارسات الاسرائيلية، ضد الشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، وأكد في بيان أصدره في تونس، تضامن تونس حكومة وشعباً مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، وأهاب بالمجموعة الدولية للوقوف ضد الاستفزازات الاسرائيلية، التي تتنافى والمواثيق الدولية (وفا، ١٩٨٢/٣/٢٨).

وعلى صعيد جامعة الدول العربية، فقد قرر مجلس الجامعة تكثيف الدعم العربي والدولي، لانتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، كما طالب جميع أعضائه ببذل أقصى الجهود، على الصعيد الدولي، لكشف مخططات العدو الاسرائيلي، وأصدر بياناً في ١٩٨٢/٣/٢٦، أكد فيه تضامن الدول العربية، ومساندتها للمقاومة البطولية للشعب العربي في الأراضي المحتلة، ودعا لاجتماع طارىء لوزراء خارجية الدول العربية، في ١٩٨٢/٣/٣٠، وهذا الاجتماع هو الخامس من نوعه خلال سنة واحدة. هذا وقد انعقد هذا المؤتمر في تونس لمدة يوم واحد، وبحثت خلاله الأوضاع المستجدة في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة. وذلك بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية وتبنى الوزراء ورقة العمل الفلسطينية، بعد ان تحفظ لبنان والأردن على بعض النقاط الواردة فيها، وكانت أبرز المقررات:

ـ متابعة الموقف في الأمم المتحدة،لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة اسرائيل وفرض العقوبات عليها، ومن ثم دعوة الجمعية العمومية إلى أن تتبنى المجموعة العربية فيها قراراً يتضمن إدانة الاجراءات الاسرائيلية باعتبارها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، والطلب من اسرائيل العدول عن اجراءاتها القمعية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة، ورفع حالة الحصار، والغاء قرار حل البلديات، وتطبيق المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بحق اسرائيل، بسبب مخالفتها له، ولقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، والتأكيد على المجموعة العربية في الامم المتحدة، بضرورة الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، باعتبار أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين.

وقد تحفظ وفد الاردن على هذه الفقرة، وأعرب عن رأيه بأن هذا القرار صادر عن الأمم المتحدة، ويجب احترامه، وأن الأردن ملتزم بتنفيذه. كما تقرر أن يشارك جميع وزراء الخارجية العرب في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حال دعوتها لدورة طارئة، على أن يتم تكثيف الجهود العربية المشتركة في كافة المؤسسات، والمحافل الدولية، لكشف ممارسات اسرائيل العدوانية، وإجبارها على الانصياع للارادة الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والتوقف عن خططها الرامية إلى تهويد الأراضي، وتهجير السكان العرب وإقامة المستوطنات، والتوسع على حساب الأرض والحقوق العربية، وتكثيف أجهزة الاعلام العربية لجهودها على الصعيد الدولي، لكشف اجراءات اسرائيل، في خرق حقوق الانسان في الأراضي المحتلة، كما قرر المؤتمر ضرورة قيام الدول العربية، بتقديم كل وسائل الدعم المعنوي، والسياسي والإعلامي الفوري، لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتعزيز وسائل صموده عبر منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك الطلب من الحكومات العربية التي توجد لديها تجمعات فلسطينية تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تعبئة وتنظيم وتجنيد وتدريب الشبان الفلسطينيين، بما في ذلك تطبيق قانون خدمة العلم، وقد تحفظ مندوبا المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، على هذه النقطة، كما أرجأ مندوب السعودية ابداء رأيه لعدم وجود تعليمات لديه بهذا الخصوص إضافة لتحفظ لبنان على بند ينص على تمكين منظمة التحرير